

ولما كانت الأسرة في نظر بعض علماء الاجتماع تعد أحد مؤسسات النسق الاجتماعي داخل هيكل المجتمع ، فإن ذلك يعني أنها تملك معايير اجتماعية خاصة بعلاقة أفراد الأسرة وطرائق زواجهم وكيفية إقامة حفلاتهم وأتراهم في المناسبات الأسرية والاجتماعية ، ولها معايير خاصة بنظام تقسيم العمل وبتحديد نوع المواقف التي يجب أن تتخذ من قبل الأطفال والناضجين والمعمرین وأخرى خاصة بتأديب الصغار وبعضها بتحديد علاقة الأسرة بأسر أخرى والالتزام بالمناشط والمارسيم الدينية والتربوية والعلاقة الجنسية والولادة وكيفية أكل الطعام وآداب استقبال الضيوف والأقارب . أما دور وحيوية المؤسسة داخل هيكل المجتمع فإنه يعتمد على علاقتها بالنسق السياسي ، فإذا قصر أو ضعف النسق السياسي في تطمين احتياجات المجتمع في تقديم الخدمات الرسمية لأفراد المجتمع فإن الأسرة تقوم بذلك لحاجتها إليها أولاً ولكن تكتفي ذاتياً ثانياً ولتمارس سلطة ونفوذ أوسع ثالثاً. لكن على الرغم من كل هذا التباين في القوة والنشاط فإن ترابط جميع المؤسسات يكون قائماً ودائماً لا يخضع للانفصال أو التقطيع والملفت للانتباه عن أدوار أعضاء المؤسسة الأسرية أنها غير قابلة للانتقال أو التمويل أو الفصل أو الطرد .